ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

# النشرة الاقتصادية

22 أكتوبر 2024

## رفع أسعار البنزين وتثبيت أسعار الفائدة..

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

أحمد بيومي

بسنت جمال

آية حمدي

أسماء رفعت

سالي عاشور

شادي هلال

د. أحمد سلطان

د. عمر الحسيني

أمل إسماعيل

مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب



100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

# المحتويات


5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

15 معلومة مصورة

16 مقالات تحليلية

## مقالات تحليلية

16 العلاقات المصرية السعودية: تاريخ ممتد من التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك

22 تحليل اتجاهات التجارة العالمية: توقعات جديدة وإحصاءات رئيسية

28 آليات تسعير المواد البترولية في مصر: دراسة تحليلية في ظل الأوضاع المحلية والإقليمية

# تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الاسبوعية، محليًا، ثبت المركزي المصري أسعار الفائدة للمرة الرابعة على التوالي، ورفعت الحكومة أسعار البنزين والسولار للمرة الثالثة هذا العام، فيما أبقت «إس آند بي» على نظرتها المستقبلية للاقتصاد المصري بلا تغيير، ووقعت السعودية ومصر اتفاقية حماية الاستثمارات المتبادلة، وعلى الصعيد العالمي، تتجه جميع الأنظار إلى أسواق النفط التي شهدت اضطرابات موسعة نتيجة التوترات التي يشهدها إقليم الشرق الأوسط.

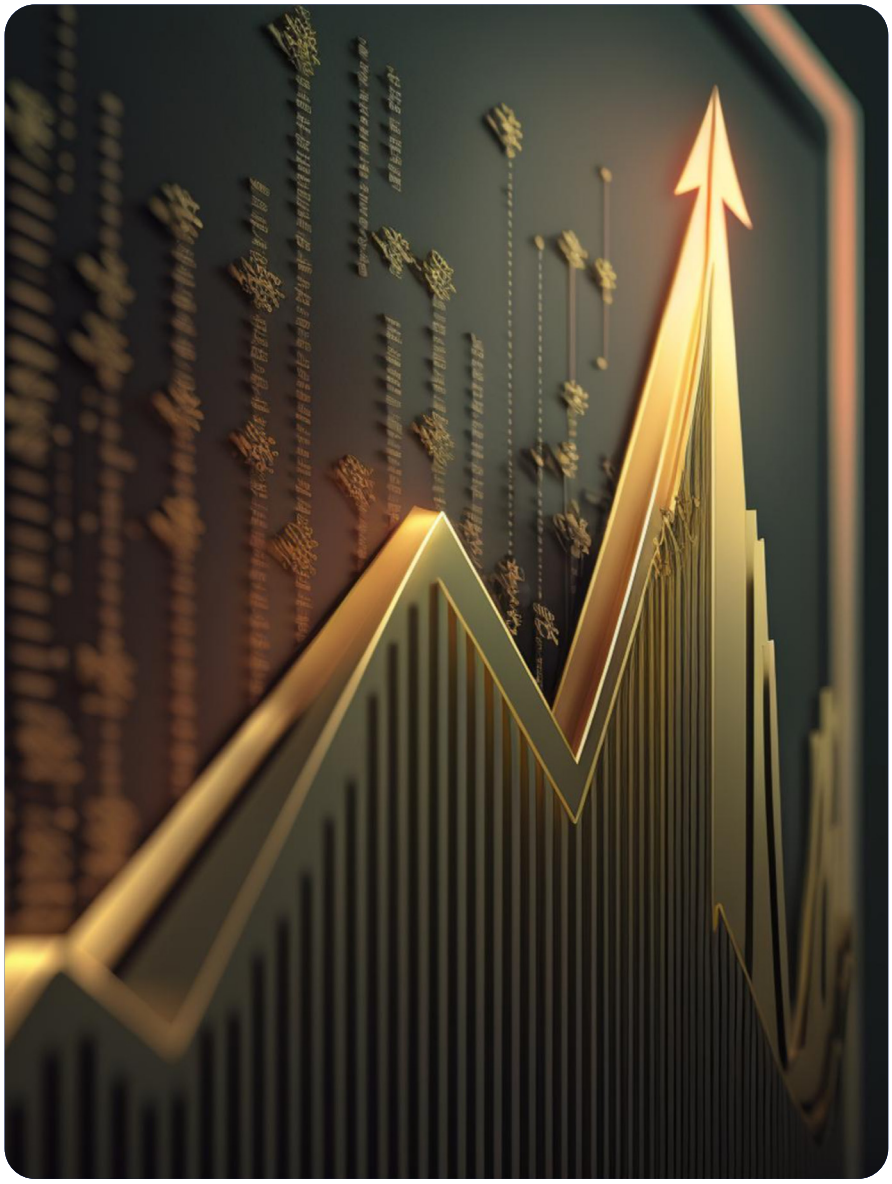

# أبرز قضايا الأسبوع

## أحداث محلية

### سياسة نقدية

- **«إس آند بي» تبقي على نظرتها المستقبلية لاقتصاد مصر بلا تغيير**

أكدت وكالة «إس آند بي» للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية لمصر عند «إيجابية»، وأبقت على تصنيفها للديون عند «B-/B».

وأشارت الوكالة في مراجعتها إلى أن التوقعات الإيجابية «تعكس إمكانية القيام بالمزيد من التحسينات في المواقف الخارجية والمالية لمصر. كما تعكس وجهة نظرنا بأن نظام سعر الصرف الجديد، المدفوع بقوى السوق، سيساعد في دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبمرور الوقت، يدعم توحيد الموازنة العامة».

كانت الوكالة عدلت في مارس الماضي من نظرتها لمصر، بعدما كانت «مستقرة»، وذلك عندما حصلت القاهرة على استثمار بقيمة 35 مليار دولار من الإمارات، لتكر بعدها سبحة التعهدات والتمويلات الدولية، والتي فاقت 50 مليار دولار.

- **ارتفاع التضخم المفاجئ في مصر قد يؤجل خفض أسعار الفائدة إلى 2025**

يبدو أن مصر ستنتظر حتى العام المقبل لإجراء أول خفض لسعر الفائدة منذ عام 2020 حيث تواجه تسارعاً غير متوقع في معدل التضخم، ومخاوف من اتساع الصراع في الشرق الأوسط.

بعد زيادة حادة في تكاليف الطاقة أدت إلى ارتفاعين طفيفين في مؤشر أسعار المستهلك على مدى شهرين، قامت مؤسسات مثل «جولدمان ساكس» بمراجعة توقعاتها السابقة باقتراب تخفيض أسعار الفائدة.

وأجمع تسعة اقتصاديين شاركوا في استطلاع أجرته «بلومبرغ» على أن البنك المركزي المصري سيبقي أسعار الفائدة على الودائع عند أعلى مستوى له على الإطلاق عند 27.25%.

- **مصر تطرح صكوكاً وسندات خضراء بحجم 10 مليارات جنيه قبل منتصف العام المقبل**

تعتزم مصر إصدار سندات خضراء وصكوك في السوق المحلية بحجم قد يصل إلى 10 مليارات جنيه قبل نهاية السنة المالية الحالية 2024-2025، بحسب وزير المالية أحمد كجوك.

كانت مصر باعت أول سندات خضراء سيادية بالمنطقة بقيمة 750 مليون دولار في سبتمبر 2020، وبلغت تغطية الطرح حينها نحو 5 أضعاف المبلغ المطلوب. كما باعت في فبراير 2023 صكوكاً سيادية، هي الأولى في تاريخها، بقيمة 1.5 مليار دولار لأجل 3 سنوات.

- **مصر تبقي أسعار الفائدة دون تغيير للمرة الرابعة على التوالي**

قررت لجنة السياسات النقدية في البنك المركزي المصري، خلال اجتماعها السادس هذه السنة يوم الخميس الماضي، الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير عند أعلى مستوى تاريخي، للمرة الرابعة على التوالي، بما يتماشى مع توقعات السوق.

يبلغ عائد الإيداع 27.25% وسعر الإقراض 28.25% لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي المصري 27.75%.

وقال البنك المركزي المصري في البيان المرافق للقرار إن التوقعات تشير إلى استقرار معدل التضخم عند مستوياته الحالية حتى الربع الرابع من العام الحالي، مضيفاً أنه «من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم بدءاً من الربع الأول 2025 مع تحقق التأثير التراكمي لقرارات التشديد النقدي، والأثر الإيجابي لفترة الأساس». وأوضح أن اللجنة ترى أن الإبقاء على أسعار الفائدة يُعد مناسباً في الفترة الحالية «إلى أن ينخفض معدل التضخم على نحو ملحوظ ومستدام».

## أخبار قطاعية

- **مصر تزيد وارداتها من القمح 30% منذ بداية العام**

رفعت مصر وارداتها من القمح خلال الأشهر التسعة الأولى من العام بنحو 30% لتصل إلى 10.8 مليون طن، مقارنةً بـ 8.3 مليون طن في الفترة المماثلة من العام الماضي، بحسب وثيقة حكومية اطلعت عليها «الشرق».

زيادة واردات القمح تأتي في ظل تراجع سعره العالمي خلال العام الحالي بنحو 35% إلى 235 دولاراً للطن، مقابل 360 دولاراً العام الماضي، بحسب هشام سليمان، مدير شركة «ميدستار للتجارة واستيراد الحبوب، مضيفاً أن «وفرة الدولار في السوق ولدى البنوك، وزيادة الاستهلاك الناتجة عن ارتفاع أعداد اللاجئين من ضمن الأسباب أيضاً».

تمثل زيادة واردات القمح توجهاً لدى الحكومة المصرية للتحوط ضد ارتفاع الأسعار. واعتبر وزير المالية المصري أحمد كجوك، في أغسطس الماضي، أن انخفاض سعر القمح وسلع أُخرى بالأسواق العالمية، يمثل «فرصة لشراء ما نحتاجه من هذه السلع».

- **مصر تجدد حظر تصدير السكر لمدة 6 أشهر**

جددت الحكومة المصرية حظر تصدير السكر لمدة 6 أشهر تبدأ من تاريخ 7 أكتوبر الحالي، بحسب وثيقة رسمية اطلعت عليها «الشرق».

هذه هي المرة السادسة التي تتخذ فيها الحكومة قراراً بحظر تصدير السكر للخارج، إذ أصدرت قرارها الأول بهذا الشأن في مارس 2023 لمدة 3 شهور، وجددت القرار 5 مرات لمدد إضافية تتراوح بين 3 إلى 6 شهور، آخرها الثلاثاء الماضي حيث تمّ تمديد العمل بقرار حظر تصدير السكر لستة أشهر إضافية.

- **وزير التموين المصري: لا مساس بسعر الخبز المدعم**

أكد وزير التموين والتجارة الداخلية المصري، شريف فاروق، عدم المساس وثبات واستقرار سعر رغيف الخبز البلدي المدعم والمُسعر على البطاقات التموينية بسعر 20 قرش للرغيف.

وأشار فاروق بأن الدولة ممثلة في الهيئة العامة للسلع التموينية التابعة للوزارة تضع في اعتبارها جميع عناصر التكلفة ومدخلات الإنتاج الخاصة بتصنيع رغيف الخبز البلدي المدعم ومن ضمنها سعر السولار والغاز، وذلك في ضوء قرارات لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية.

## العلاقات الدولية

- **السعودية ومصر توقعان اتفاقية حماية الاستثمارات المتبادلة**

شهد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي التوقيع على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين، وتشكيل مجلس التنسيق الأعلى المصري السعودي خلال زيارة ولي العهد السعودي لمصر يوم الثلاثاء.

كان رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي كشف منتصف الشهر الماضي -في لقاء بالعاصمة السعودية الرياض مع أعضاء مجلس اتحاد الغرف التجارية ومجلس الأعمال المصري السعودي- عن

الانتهاء من صياغة اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات السعودية، وأنها كانت حينها قيد اللمسات الأخيرة تمهيداً لبدء الإجراءات التشريعية لإصدارها رسمياً في مصر. وتوقع أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي في أقل من ثلاثة أشهر.

- **زيارة محمد بن سلمان تحفز شركات سعودية لضخ 15 مليار دولار في مصر**

حفزت زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى القاهرة، القطاع الخاص في المملكة على التوجه لاستثمار المزيد من الأموال في مصر، خاصةً بعد توقيع اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات بين البلدين، بما يفتح الباب أمام شركات سعودية لضخ ما قد يصل إلى 15 مليار دولار خلال 3 سنوات.

## أخبار الطاقة

- **مصر ترفع أسعار الوقود للمرة الثالثة هذا العام وتؤجل المراجعة المقبلة ستة أشهر**

رفعت مصر أسعار الوقود للمرة الثالثة هذا العام، وأجلت اتخاذ أي قرار آخر متعلق بتحديد مستويات الأسعار إلى ما بعد 6 أشهر، وفق بيان صادر عن وزارة البترول والثروة المعدنية في مصر يوم الجمعة.

زيادة الأسعار شملت جميع أنواع البنزين والسولار والمازوت الصناعي، وتراوحت بين 7.7% إلى 17%، وفق

بيانات لجنة التسعير التلقائي المعنية بمراجعة وتحديد الأسعار. وقالت إن سبب الزيادة يرجع إلى تقليل الفجوة بين أسعار بيع المنتجات البترولية وتكاليفها الإنتاجية والاستيرادية المرتفعة.

وقررت الحكومة رفع لتر بنزين «80» الأقل جودة بنسبة 12.2% إلى 13.75 جنيه، وسعر لتر بنزين «92» بنسبة 10.9% إلى 15.25 جنيه، على أن يصل سعر لتر بنزين «95» الأعلى جودة بعد الزيادة إلى 17 جنيهاً.

- **مصر تسعى لزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي 30% نهاية 2025**

تسعى مصر لزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي بنحو 30% إلى 6 مليارات قدم مكعب يومياً بنهاية 2025، مقابل 4.6 مليار قدم مكعب يومياً حالياً، وتأتي هذه الزيادة بالتزامن مع تعهد الحكومة بسداد متأخرات شركات النفط الأجنبية قبل نهاية السنة المالية الحالية، بما يسهم بتحفيز الشركات على تكثيف عمليات الحفر وتنمية حقول الغاز الطبيعي. وتبلغ احتياجات مصر اليومية من الغاز الطبيعي 6.2 مليار قدم مكعب يومياً.

- **مصر تتوقع توفير 80 مليار جنيه بعد زيادة أسعار الوقود**

رفعت الحكومة المصرية تقديراتها للوفر المالي من الوقود بنهاية السنة المالية الحالية (2024-2025)، إلى 80 مليار جنيه بعد إقرارها الجمعة الزيادة الثالثة لأسعار الوقود هذا العام بين 11و17%.

# إقليميًا

- **بوتين: بريكس ستحقق معظم النمو الاقتصادي العالمي خلال سنوات**

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يوم الجمعة، إن مجموعة بريكس ستحقق معظم النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات المقبلة بفضل الدول الأعضاء بها ونموها السريع نسبيا مقارنة بدول غربية متقدمة.

ويأمل بوتين في تحول مجموعة بريكس إلى كيان قوي ينافس الغرب في السياسة والتجارة على الصعيد العالمي. وتوسعت المجموعة لتشمل مصر وإثيوبيا وإيران والإمارات إضافة إلى أعضائها البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. ومن المقرر أن تستضيف روسيا قمة المجموعة في مدينة قازان خلال الفترة من 22 إلى 24 أكتوبر.

# عالميًا

- **أمريكا تسجل أعلى معدل عجز سنوي منذ كورونا بـ 1.8 تريليون دولار**

بلغ عجز ميزانية الحكومة الأميركية في 2024، أعلى مستوياته منذ سنوات جائحة كوفيد، مدفوعاً بزيادة تكاليف فوائد الديون، وارتفاع الإنفاق على الضمان الاجتماعي والدفاع، وهو ما يعوض الزيادة في عائدات الضرائب.

أظهرت بيانات وزارة الخزانة الأميركية، الصادرة الجمعة، أن العجز في السنة المالية التي انتهت في 30 سبتمبر، وصل إلى 1.83 تريليون دولار، ارتفاعاً من 1.7 تريليون دولار في العام السابق، وهو الأكبر على الإطلاق باستثناء العامين الماليين 2020 و2021.

- **النفط يخسر 7% في أسبوع بسبب الصين وتوترات الشرق الأوسط**

هبطت العقود الآجلة للنفط، وسجلت خسارة أسبوعية بأكثر من سبعة بالمئة بعدما أظهرت بيانات أن نمو الاقتصاد الصيني تباطأ ومع تقييم المستثمرين لتوقعات متباينة بشأن الشرق الأوسط. وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 1.39 دولار أو 1.87 بالمئة إلى 73.06 دولار للبرميل عند التسوية، كما هبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.45 دولار أو 2.05 بالمئة إلى 69.22 دولار للبرميل.

# معلومة مصورة

## تحويلات المصريين

### في الخارج الأعلى منذ عامين

| | |
|---|---|
| الربع الأول 2022 | 8 مليار دولار |
| الربع الثاني 2022 | 8.3 مليار دولار |
| الربع الثالث 2022 | 6.4 مليار دولار |
| الربع الرابع 2022 | 5.6 مليار دولار |
| الربع الأول 2023 | 5.5 مليار دولار |
| الربع الثاني 2023 | 4.6 مليار دولار |
| الربع الثالث 2023 | 4.5 مليار دولار |
| الربع الرابع 2023 | 4.9 مليار دولار |
| الربع الأول 2024 | 5 مليار دولار |
| الربع الثاني 2024 | 7.5 مليار دولار |

المصدر: البنك المركزي المصري

# مقالات تحليلية

## العلاقات المصرية السعودية: تاريخ ممتد من التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك

سالي عاشور

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

**تعتبر العلاقات المصرية السعودية من أعمق العلاقات العربية، وترتكز على أسس تاريخية ودينية وثقافية متينة. هذه العلاقة تمتد جذورها إلى عمق التاريخ، وتشهد تطوراً مستمراً على مختلف الأصعدة، لاسيما الاقتصادية والاستثمارية. وتتنوع مجالات التعاون الاقتصادي المشترك بين كلا البلدين في عدة اشكال في مقدمتها الاستثمارات المباشرة؛ والتي تمتد لتشمل قطاعات حيوية مثل البنية التحتية، العقارات، الصناعة، السياحة، والطاقة. كما يوجد العديد من الشركات السعودية الكبرى المستثمرة في مصر بشكل مباشر. كما يمثل التبادل التجاري المشترك بين كلا البلدين أحد أبرز اشكال التعاون المشترك؛ حيث يتم تبادل العديد من السلع والخدمات، كما امتد مؤخرا ليشمل الحديث عن التعاون في مجال الطاقة.**

وقد جاءت زيارة ولي العهد السعودي لمصر بهدف تعزيز العلاقات الثنائية المشتركة وعلى رأسها الملف الاقتصادي حيث أعلنت المملكة عن عزمها استثمار ودائعها لدى مصر في مشروعات متعددة خلال الفترة المقبلة من خلال صندوق

الاستثمارات العامة، حيث تبلغ قيمة الودائع السعودية أكثر من 10 مليارات دولار، وفق بيانات البنك المركزي المصري، وكذلك تم توقيع صفقات جديدة بين القطاع الخاص في البلدين بنحو 8 مليارات دولار كما تم توقيع اتفاقية حماية الاستثمارات بين البلدين لزيادة معدلات الثقة والتعاون الاستثماري بين البلدين، فضلاً عن حل كل مشكلات المستثمرين السعوديين في مصر.

وقد جاءت زيارة ولي العهد إيجابية للغاية على الصعيد الاقتصادي ليرتفع على أثرها سندات مصر الدولارية لأعلى مستوياتها في عامين، مع توقع المستثمرين أن تترجم زيارة ولي العهد السعودي إلى استثمارات جديدة تضخ في الدولة العربية الأكبر من حيث عدد السكان، كما ارتفعت السندات طويلة الأجل بأكثر من 1.5 سنت للدولار، كما كانت السندات المستحقة في 2061 و2059 و2051 من بين أفضل السندات أداءً في الأسواق الناشئة.

## أولًا- التبادل التجاري بين مصر والمملكة العربية السعودية:

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في مايو 2024 عن وصول حجم التبادل التجاري بين مصر والدول العربية إلى 26 مليار دولار خلال عام 2023 مقابل 29.5 مليار دولار خلال عام 2022، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى الدول العربية 13.6 مليار دولار خلال عام 2023 مقابل 12.5 مليار دولار خلال عام 2022 .

وجاءت السعودية على رأس قائمة أعلى الدول العربية استيراداً من مصر خلال عام 2023، حيث بلغت قيمة صادرات مصر لها 2.7 مليار دولار، يليها الإمارات 2.2 مليار دولار، ثم ليبيا 1.8 مليار دولار، ثم السودان 984.4 مليون دولار، ثم الجزائر 850.3 مليون دولار. وتشمل أهم الصادرات المصرية إلى السعودية، منتجات معدنية، الفواكه، المنتجات النباتية، المعادن العادية ومصنوعاتها، ومواد غذائية محضرة. والذي يعكسه الشكل التالي.

شكل: المنتجات المصدرة إلى المملكة السعودية من مصر حسب القيمة التجارية (%) عام 2023

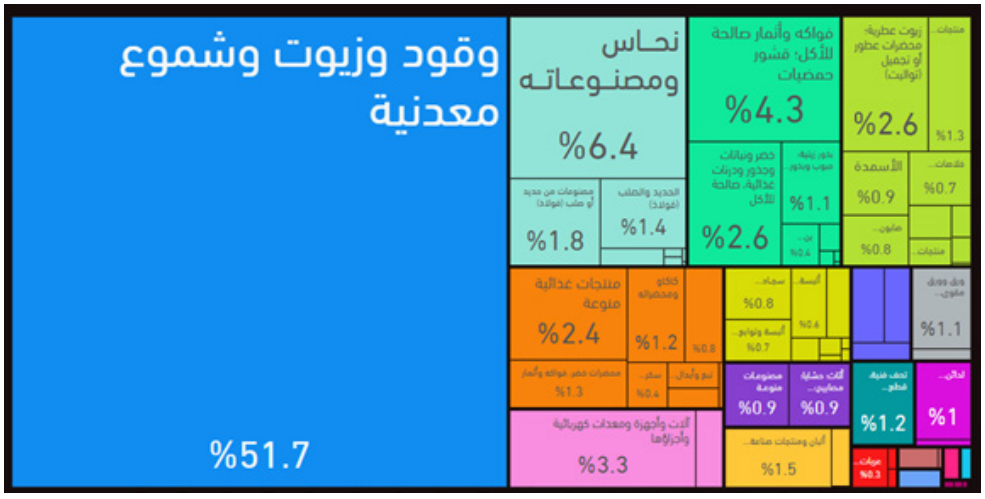


المصدر: [بيانات السعودية](), 2024.

وقد بلغت قيمة الواردات المصرية من الدول العربية 12.4 مليار دولار خلال عام 2023 مقابل 17 مليار دولار خلال عام 2022 . وتصدرت السعودية قائمة أعلى الدول العربية تصديراً لمصر خلال عام 2023، حيث بلغت قيمة واردات مصر منها 5.2 مليار دولار، يليها الكويت 2.7 مليار دولار، ثم الإمارات 2.1 مليار دولار، ثم سلطنة عمان 717.4 مليون دولار، ثم البحرين 399.5 مليون دولار. أما أهم الواردات المصرية من السعودية فتشمل منتجات معدنية، ألبان ومصنوعاتها، منتجات كيميائية عضوية، ألمنيوم ومصنوعاته، وورق مقوى.

ووفق البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر خلال أول 8 أشهر من عام 2024، فقد سجل إجمالي قيمة التبادل التجاري بين مصر والسعودية نحو 6.5 مليار دولار، ارتفاعا من 4.9 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بزيادة بلغت 1.6 مليار دولار، وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 32.7%.

وعـزت بيانـات الجهـاز الارتفـاع المسـجل فـي التبـادل التجـاري إلـى ارتفـاع كل مـن الصـادرات والـواردات بيـن البلديـن، حيـث سـجلت الصـادرات المصريـة إلـى السـعودية نحـو 2.2 مليـار دولار خلال الـ 8 أشـهر الأولـى مـن العـام الجـاري، مقابـل 1.7 مليـار دولار خلال نفـس الفتـرة مـن العـام الماضـي 2023، بارتفـاع بلغـت قيمتـه 1.5 مليـار دولار وبنسـبة زيـادة بلغـت 29.4%.

## ثانيًا- الاستثمارات السعودية في مصر:

بلغـت قيمـة الاسـتثمارات السـعودية فـي مصـر 2.1 مليـار دولار خلال العـام المالـي 2022/ 2023. لتأتـي فـي المرتبـة الثانيـة بيـن اسـتثمارات الـدول العربيـة بمصـر البالغـة 7.3 مليـار دولار خلال العـام المالـي 2023/2022. أمّـا حجـم اسـتثمارات القطـاع الخـاص السـعودي المتراكمـة فـي مصـر فتقـدّر بنحـو 35 مليـار دولار، مـن خلال أكثـر مـن 8000 شـركة سـعودية تعمـل بداخـل السـوق المصـري.

وجديـر بالذكـر أيضًـا أن الاسـتثمارات السـعودية قـد شـهدت انتعاشًـا فـي الفتـرة الأخيـرة خاصـة فـي عـام 2022 فقـد اسـتحوذ صنـدوق الاسـتثمارات العامـة السـعودي فـي أغسـطس 2022 علـى حصـص أقليـة فـي أربع شـركات مدرجـة فـي البورصة المصريـة مقابـل 1.3 مليار دولار، حيـث تـم الاسـتحواذ علـى نحـو 25% مـن أسـهم شـركة الأسـمدة (موبكـو) مقابـل 7.1 مليـار جنيه، بمتوسـط سـعر 123.96 جنيهه للسـهم. ونحـو 19.82% مـن أسـهم شـركة أبـو قيـر للأسـمدة بقيمـة 7.3 مليـار جنيـه، بمتوسـط سـعر 29.08 جنيـه للسـهم. كمـا اسـتحوذ علـى حصـة 25% مـن شـركة إي فاينانـس (المتخصصـة فـي التكنولوجيـا الماليـة) بقيمـة 7.5 مليـار جنيـه، بمتوسـط سـعر 16.23 جنيـه للسـهم، وأخيـرا الاسـتحواذ علـى حصـة 20% مـن شـركة الإسـكندرية لتـداول الحاويـات والبضائـع بـ 3 مليـارات جنيـه، بمتوسـط سـعر 10.14 جنيـه للسـهم.

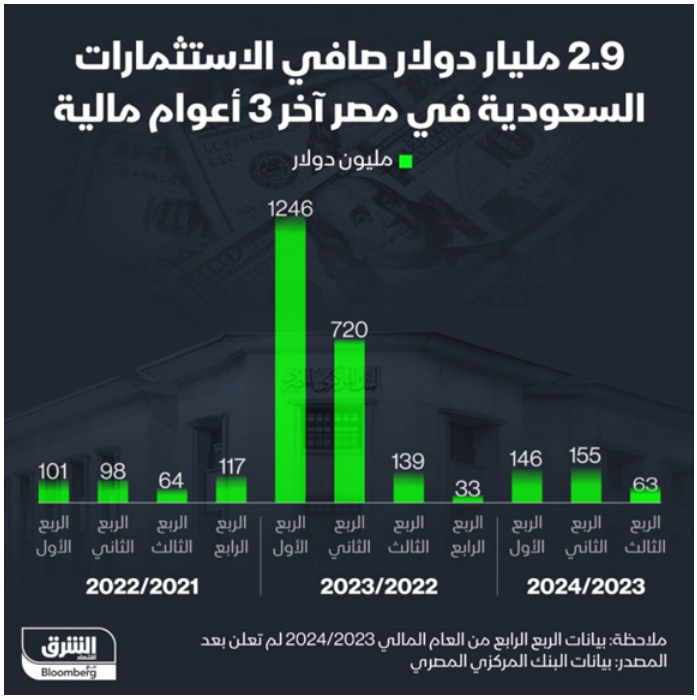


وتعد تلك الاستثمارات هي الأولى من بين نحو 10 مليارات دولار تعهد بها صندوق الاستثمارات العامة لمصر في وقت سابق من عام 2022 كجزء من جهود المملكة العربية السعودية لدعم الوضع الاقتصادي لمصر. فهناك تعاون قائم مع صندوق مصر السيادي من خلال برنامج طروحات الشركات الحكومية، فقد بلغت حجم استثمار الشركات التابعة للصندوق السيادي السعودي في مصر نحو 3 مليارات دولار.

وتتركز أهم الاستثمارات السعودية لمصر في القطاعات الخدمية والتي تضم خدمات النقل واللوجستيات والصحة والتعليم والاستشارات، يليها الاستثمار الصناعي ثم قطاع الإنشاءات، الاستثمار الزراعي والصناعات الغذائية، الاستثمار السياحي، والاستثمار في قطاع الاتصالات ثم الاستثمار في القطاع المالي.

وفي المقابل، فقد بلغت الاستثمارات المصرية في السعودية 107.6 مليون دولار خلال النصف الأول من العام المالي 2024/2023، مقابل 123.3 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام المالي 2023/2022.

ويعمل نحو 5700 شركة مصرية في السوق السعودي، وجدير بالإشارة أن مصر قد استحوذت على 30% من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية التي أصدرتها وزارة الاستثمار السعودية خلال الربع الأول من 2024، إذ حصلت على 950 ترخيصاً من أصل 3157 ترخيصاً. تعد مجموعة «طلعت مصطفى» من أبرز المطورين العقاريين المصريين الذين توجهوا إلى السوق السعودية، إذ يعتبر «بنان» المشروع الخارجي الأول لشركة التطوير العقارية الأكبر في مصر، وأكبر مشروع لمطور عقاري من خارج السعودية.

ومن المشاريع الكبرى المشتركة بين البلدين مشروع الربط الكهربائي البالغة قدرته 3000 ميغاواط، ومن المقرر أن يبدأ تشغيل مرحلته الأولى قبل منتصف 2025.

## ثالثًا- تحويلات العاملين في الخارج:

كشفت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء عن تسجيل قيمة تحويلات المصريين العاملين بالدول العربية 14.3 مليار دولار خلال العام المالي 2023/2022مقابل 21.5 مليار دولار خلال عام 2022/2021 .وجاءت السعودية في المرتبة الأولى بقائمة اعلى الدول العربية في قيمة تحويلات المصريين بها خلال العام المالي 2023/2022 حيث بلغت قيمة تحويلات المصريين العاملين في السعودية نحو 8.3 مليار دولار خلال العام المالي 2023/2022، مقابل 11 مليار دولار خلال العام المالي 2022/2021، بنسبة تراجع بلغت نحو 24.5%..

ختامًا يمكن القول بأن الآفاق المستقبلية للعلاقات المصرية السعودية تبدو واعدة، حيث يسعى البلدان إلى تعزيز التعاون في جميع المجالات، وتطوير الشراكة الاستراتيجية بينهما.

# مقالات تحليلية

## تحليـل اتجاهـات التجـارة العالميـة: توقعـات جديـدة وإحصـاءات رئيسـية

آية حمدي

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

**أصـدرت منظمـة التجـارة العالميـة تحديث أكتوبـر 2024 من تقريـر «توقعات وإحصـاءات التجـارة العالميـة»، الذي توقع أن تسـجل تجارة السـلع العالمية زيادة بنسـبة 2.7% فـي عام 2024، بارتفـاع طفيف عن التقدير السـابق البالغ 2.6%، ومـن المرجـح أن يزيـد حجـم تجـارة السـلع العالميـة بنسـبة 3.0% في عـام 2025؛ ومـع ذلك، فإن التوتـرات الجيوسياسـية المتزايدة وعـدم اليقين المتزايـد بشـأن السياسـة الاقتصادية لا يزالان يشـكلان مخاطر سـلبية كبيرة علـى التوقعات.**

### واقع التجارة العالمية

ارتفعـت تجـارة السـلع العالميـة فـي النصـف الأول مـن عـام 2024 بنسـبة 2.3% علـى أسـاس سـنوي، ويتوقـع أن يتبـع هـذا مزيـد مـن التوسـع المعتـدل فـي نهايـة عـام 2024 وبدايـة عـام 2025. جـاء هـذا الانتعـاش بعـد الركـود الـذي شـهدته الأسـواق فـي 2023 نتيجة ارتفـاع التضخـم وأسـعار الفائـدة. كمـا تشـير التوقعـات بـأن يتزايـد حجـم تجـارة السـلع العالميـة بنسـبة 2.7% فـي 2024 و3.0% فـي

2025، بينما من المتوقع أن يبقى نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأسعار الصرف السوقية عند 2.7% في كلا العامين. وقد ساعد تراجع الضغوط التضخمية البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة على بدء خفض أسعار الفائدة، مما يحفز الاستهلاك ويعزز الاستثمار ويدعم التعافي التدريجي للتجارة العالمية. رغم ذلك، لا تزال هناك مخاطر سلبية كبيرة، تشمل الصراعات الإقليمية والتوترات الجيوسياسية وعدم الاستقرار السياسي. وتتناغم توقعات التجارة المنقّحة مع تقرير منظمة التجارة العالمية الذي صدر في أبريل 2024، والذي توقع نموًا بنسبة 2.6% في كل من تجارة السلع والناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، يليه نمو التجارة بنسبة 3.3% ونمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.7% في 2025.

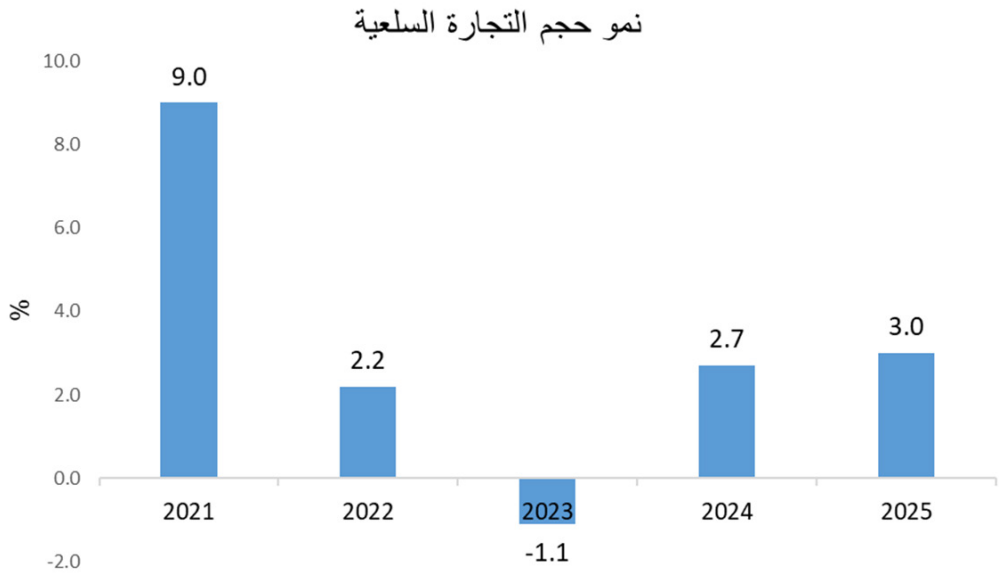

## آفاق التجارة

من المتوقع أن يزداد حجم التجارة العالمية بنسبة 2.7% في عام 2024، وهو ما يتجاوز قليلاً التوقعات السابقة للمنظمة التي كانت 2.6% في أبريل الماضي. ومن المتوقع أن يشهد تصدير آسيا نمواً أسرع من أي منطقة أخرى هذا العام، حيث من المتوقع أن يرتفع بنسبة تصل إلى 7.4%. تليها منطقة الشرق الأوسط بنسبة 4.7%، وجنوب أمريكا 4.6%، ومنطقة الدول المستقلة 4.5%، وإفريقيا 2.5%، وأمريكا الشمالية 2.1%، وأوروبا التي من المتوقع أن تسجل انخفاضًا بنسبة 1.4%-. أما في جانب الواردات، فإن المنطقة الأسرع نمواً ستكون الشرق الأوسط بنسبة 9.0%، تليها جنوب أمريكا 5.6%، وآسيا 4.3%، وأمريكا الشمالية 3.3%، ومنطقة الدول المستقلة 1.1%، وإفريقيا 1.0%، في حين من المتوقع انخفاض الواردات الأوروبية بنسبة 2.3%-.

تستند التوقعات الحالية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي المعتمد على السوق بنسبة 2.7% في عام 2024، وهو ما يزيد قليلاً عن التوقعات السابقة البالغة 2.6%. سيحقق النمو الاقتصادي أعلى مستوياته في آسيا (4.0%)، تليها منطقة الدول المستقلة (3.8%)، وإفريقيا (3.3%)، وأمريكا الشمالية (2.4%)، والشرق الأوسط (1.9%)، وجنوب أمريكا (1.8%)، وأخيرًا أوروبا (1.1%).

من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2025 ثابتاً عند 2.7%، في حين من المتوقع أن يرتفع نمو التجارة العالمية قليلاً إلى 3.0%، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الإسهام الإيجابي المتأخر للاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية. ومن المتوقع أن تتصدر آسيا المناطق الأخرى في نمو الصادرات (4.7%) ونمو الواردات (5.1%). يجب أن تشهد جميع المناطق زيادة

فـي حجـم التجـارة فـي عـام 2025، باسـتثناء انخفـاض طفيـف فـي صـادرات أمريـكا الجنوبيـة (-0.1%) وانخفـاض أكبـر فـي واردات الشـرق الأوسـط (-1.1%).

الصادرات والواردات السلعية حسب المنطقة، الربع الأول من عام 2019 -الربع الثاني من عام 2025

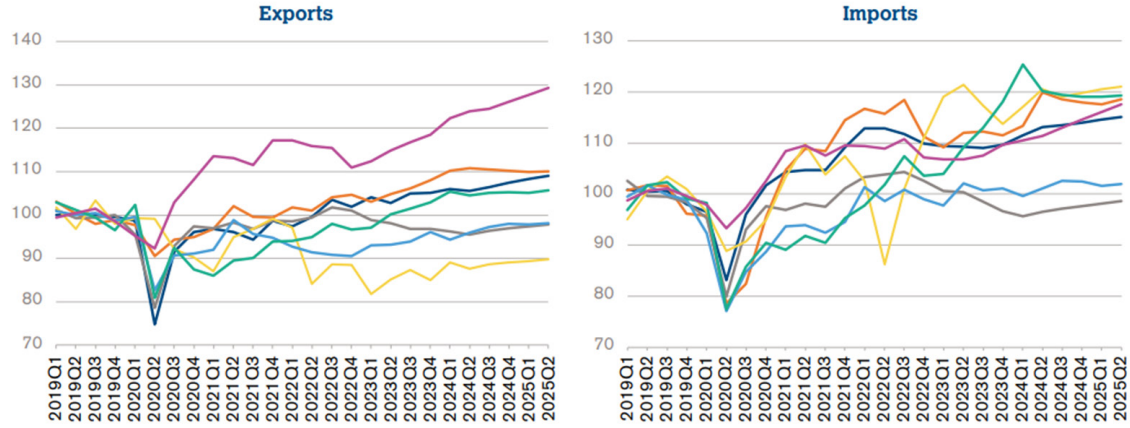


## مخاطر مستقبلية

تتعـدد المخاطـر التـي تهـدد توقعـات التجـارة وتبـدو بشـكل واضـح متجهـة نحـو الجانـب السـلبي. تشـمل هـذه المخاطـر اتسـاع النزاعـات الإقليميـة، وتبايـن السياسـات النقديـة الـذي قـد يـؤدي إلـى تقلبـات ماليـة، وتفكك سلاسـل الإمـداد المرتبطـة بالاعتبـارات الجيوسياسـية. رغـم ذلـك، هنـاك إمكانيـة محـدودة للارتفـاع إذا كانـت تخفيضـات أسـعار الفائـدة فـي الاقتصـادات المتقدمـة تؤثـر بشـكل إيجابـي أكبـر مـن المتوقـع علـى النمـو دون أن تـؤدي إلـى إعـادة إشـعال التضخـم.

يمكـن أن يتسـبب تصاعـد النـزاع فـي منطقـة الشـرق الأوسـط فـي عواقـب سـلبية علـى تدفقـات التجـارة العالميـة والإقليميـة، وخصوصًـا

بالنسبة للدول المعنية مباشرةً. كما ستتأثر مناطق أخرى، بما في ذلك من خلال مزيد من الاضطرابات في الشحن وارتفاع أسعار الطاقة الناتج عن زيادة المخاطر. وقد تم احتواء التأثير المزعزع للأزمة في البحر الأحمر حتى الآن، ولكن يمكن أن تتأثر طرق أخرى في حال توسع الصراع. وسيتزايد أيضًا خطر انقطاع إمدادات الطاقة في ضوء دور المنطقة البارز في إنتاج النفط، مما سيؤدي إلى زيادة أسعار الطاقة وبالتالي التأثير سلبًا على نمو الاقتصادات المستوردة ويؤثر على التجارة بشكل غير مباشر.

كما أن اختلاف السياسات النقدية بين الاقتصادات الكبرى قد يؤدي إلى حدوث تقلبات مالية إذا أدت إلى تغيرات مفاجئة في أسعار الصرف أو تدفقات رؤوس الأموال، ما قد يجعل تسديد الديون أكثر صعوبة لبعض الدول، ولا سيما الأشد فقرًا. وهناك خطر آخر ذي صلة وهو أن يتصرف صناع السياسات بحذر زائد، مما يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد، أو بعنف زائد، مما يخاطر بعودة التضخم.

تزايد علامات التفكك في تدفقات التجارة منذ بداية الحرب في أوكرانيا، حيث أعيد توجيه الصادرات والواردات وفقاً للخطوط الجيوسياسية. تشير التقديرات إلى أن التجارة بين الكتل الافتراضية المكونة من اقتصادات تحمل وجهات نظر سياسية مشابهة (استنادًا إلى أنماط التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، المعروفة بالشرق والغرب) قد نمت ببطء بنسبة 4% مقارنة بالتجارة داخل هذه الكتل منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا. حتى الآن، تقتصر هذه الظاهرة على أقل المنتجات تعقيدًا، حيث يكون من السهل نسبيًا العثور على موردين بديلين.

في الختام، التجارة العالمية تتأثر بالمتغيرات بدءًا بانتشار جائحة كورونا مرورًا باندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية انتهاءً عند حرب غزة، ستستمر المخاطر الجيوسياسية ونزاعات المناطق في

تقويـض التوقعـات الاقتصاديـة. لكـن، مـن جهـة أخـرى، قـد تسـهم انخفـاض معـدلات التضخـم فـي زيـادة الدخـل الحقيقـي للأسـر وتعزيـز الإنفـاق الاسـتثماري. وبالتالـي، يتعيـن علـى صنـاع السياسـات والاقتصادييـن البقـاء يقظيـن تجـاه التطـورات العالميـة وأثرهـا المحتمـل علـى التجـارة والنمـو الاقتصـادي فـي السـنوات المقبلـة.

# مقالات تحليلية

## آليات تسعير المواد البترولية في مصر: دراسة تحليلية في ظل الأوضاع المحلية والإقليمية

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

**”يُعد الدعم من القضايا الاقتصادية الحرجة في مصر، لما له من آثار مباشرة على عجز الموازنة العامة، وهو الأمر الذي يترتب عليه آثار إيجابية وسلبية في نفس الوقت على كافة قطاعات الدولة المختلفة. ولذلك فإن استمرار دعم المنتجات البترولية يلعب دورًا سلبيًا في قدرة قطاع الطاقة والنفط، حيث يؤثر على قدرته في النهوض، شهد قطاع الطاقة في مصر بعض التغييرات الهامة والتي اقتضت بالضرورة التخفيف التدريجي لقيمة دعم المنتجات البترولية، وذلك لأن مفهوم الدعم هو ما يمثل قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة لبيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها بالأسواق المحلية سواء عن طريق الإنتاج أو استيراد بعضها من خارج البلاد.“**

### إشكالية المنتجات البترولية في مصر:

تعتمد مصر على الاستيراد لتلبية احتياجات السوق المحلية من الوقود، مع تزايد استهلاك الوقود الأحفوري، مما يعرض الاقتصاد

لتقلبات أسعار النفط الخام ويضغط على المصروفات في الموازنة. حيث كانت نسبة الاستيراد من إجمالي الطلب المحلي نحو 10% في عام 2004، لكنها ارتفعت إلى أكثر من 40% بحلول عام 2024 بسبب زيادة الاستهلاك المحلي.

على الرغم من الزيادة الكبيرة في مخصصات دعم الوقود بالعملة المحلية في الموازنة العامة، فإن قيمتها بالدولار الأميركي قد تقلصت نتيجة تراجع قيمة الجنيه المصري في السنوات الأخيرة.

شهد استهلاك مصر من النفط ارتفاعًا في عام 2022، حيث وصل إلى حوالي 750 ألف برميل يوميًا مقارنة بـ 644 ألف برميل يوميًا في 2021، و598 ألف برميل يوميًا في 2020. وقد سجل استهلاك النفط أعلى مستوى له في عام 2016 بواقع 836 ألف برميل يوميًا، ثم تراجع في السنوات التالية.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفع استهلاك مصر من المنتجات النفطية في عام 2023 إلى حوالي 81 مليون طن، بزيادة سنوية تصل إلى 6.3%، والتي شملت حوالي 35.5 مليون طن من المنتجات النفطية و45.6 مليون طن من الغاز الطبيعي.

وعليه يمكن القول، أن زيادة معدلات الاستهلاك النفطي وعدم وجود معادلة متزنة بين معدلات الاستهلاك ومستويات الإنتاج النفطي للدولة، يترتب عليها زيادة وفجوة كبيرة في فاتورة الاستيراد، مما يترتب عليه أعباء وضغوط على موازنة للدولة.

بشكل عام، يجب أن تكون تكلفة الدعم قادرة على تحقيق عائد يتماشى مع النفقات، حيث يمثل بند الدعم خسارة اقتصادية ومالية على الدولة، خصوصًا إذا لم يصل هذا الدعم إلى مستحقيه. تهدف القرارات المتعلقة بتخفيض الدعم إلى تصحيح التشوهات السعرية، حيث يؤدي مفهوم الدعم إلى سوء تخصيص الموارد وزيادة استهلاك المنتجات بشكل مفرط، مما يعزز العجز المزمن في الموازنة العامة بسبب ارتفاع فواتير استيراد المنتجات البترولية.

تشير البيانات إلى أن مصر استوردت شحنات وقود بقيمة حوالي 3.3 مليارات دولار خلال الربع الأول من عام 2024، بزيادة 6% مقارنة بنفس الفترة من عام 2023، حيث كانت الواردات حوالي 3.1 مليارات دولار. كما ارتفعت قيمة واردات مصر من النفط الخام ومشتقاته بنسبة 5% في الربع الأول من 2024، نتيجة زيادة الطلب المحلي وسعي الحكومة لتأمين الوقود لمحطات الكهرباء. وبالتالي، تشكل فاتورة دعم الوقود عبئًا إضافيًا على موازنة الدولة، مما يوضح التحديات الاقتصادية التي تواجهها مصر في هذا القطاع.

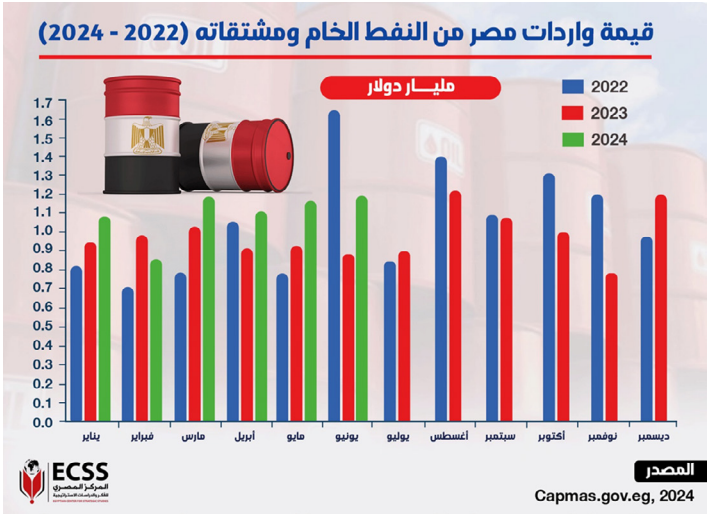

أمام ما تقدم، ما يحدث من توترات في الشرق الأوسط وتوسع نطاق العمليات العسكرية في غزة ولبنان، بالإضافة إلى التهديدات الإسرائيلية بضرب المنشآت النفطية في إيران ساهم بشكل كبير في رفع أعباء التكلفة الفعلية على الدولة فيما يتعلق بالشحنات المستوردة من الخارج بنسبة حوالي 12% للثلاثة أشهر الماضية، بالإضافة إلى تزايد الضغوط على أسعار النفط العالمية، إذ ترتبط مصر بعقود استيراد للنفط الخام والوقود من بعض أسواق آسيا، وترتبط مصر بعقد سنوي مع العراق لاستيراد كميات من الزيت الخام، كما تستورد شحنات من الكويت والإمارات والسعودية.

## آلية تسعير الوقود في مصر:

في أكتوبر من عام 2019، اعتمدت الدولة المصرية آلية جديدة من أجل التسعير التلقائي والعادل والتي تهدف إلى تحرير أسعار الوقود، وذلك من خلال ربطه بالأسعار العالمية للنفط الخام، ومن أجل خفض تكلفة دعم المواد والمنتجات البترولية في الموازنة العامة للدولة المصرية. مصر تستورد غالبية احتياجاتها من المنتجات والمشتقات البترولية، وبالتالي فأنها تواجه ضغوطات مالية كبيرة، وذلك بسبب الارتفاع الضخم في أسعار النفط منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وتداعيات الحرب على غزة. وعليه فإن لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية هي المسؤولة عن تحديد أسعار البنزين الجديدة في مصر، وتهدف لجنة التسعير إلى تحقيق البيع لتلك المنتجات بشكل عادل، وفيما يلي أهم النقاط الرئيسة والتي تعتمد عليها طريقة وكيفية تحديد أسعار البنزين الجديدة من خلال لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية:

- يتم تحديد الأسعار طبقًا لمعادلة سعرية.

- تتضمن المعادلة السعرية الربط بين أسعار خام برنت وأسعار الصرف وكذلك التكلفة.
- تم ربط أسعار المنتجات البترولية في السوق المحلية بالأسعار العالمية وذلك في ضوء التكلفة بشكل تلقائي.
- يتم مراجعة سعر بيع المنتجات البترولية، في السوق المحلية على ألا تتجاوز نسبة التغيير في سعر البيع المستهلك ارتفاعًا أو انخفاضًا عن 10% من سعر البيع الساري.
- يتم ربط سعر بيع المنتجات البترولية بالسوق المحلية باستثناء البوتاجاز والمنتجات البترولية المستخدمة من قبل قطاعي الكهرباء والمخابز.
- تطبق آلية التسعير التلقائي على المنتجات البترولية تسليم المستهلك شاملًا الضريبة على القيمة المضافة باستثناء البوتاجاز والمنتجات البترولية المستخدمة من قبل قطاعي الكهرباء والمخابز.

وعليه تأخذ اللجنة في اعتبارها، خلال مراجعة الاسعار، التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية، وحركة أسعار النفط العالمية خلال الفترة التي تسبق قرارها. وبشكل عام ووفقًا للتغيرات التي الذي تحدث لأهم مؤثرين ومحددين لتكلفة إتاحة وبيع المنتجات البترولية في السوق المحلية وهما:

- السعر العالمي لبرميل خام برنت (ارتفاع حالي بنسبة حوالي 10%).
- وتغير سعر الدولار أمام الجنيه.

ونص قرار تشكيل اللجنة -التي حُدد لها الاجتماع بشكل دوري كل 3 أشهر (الاجتماع القادم بعد 6 أشهر) للنظر في أسعار البنزين في مصر والمشتقات النفطية الأخرى- على مراجعة أسعار المنتجات

النفطية بأنواعها وفقًا لمعادلة سعرية تراعي 3 مكونات رئيسة وهي أسعار النفط العالمية من خام برنت، وسعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري، واحتساب قيمة النقل والتكرير والأعباء الأخرى، الشكل التالي يوضح الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود الجمعة 18 أكتوبر الجاري.

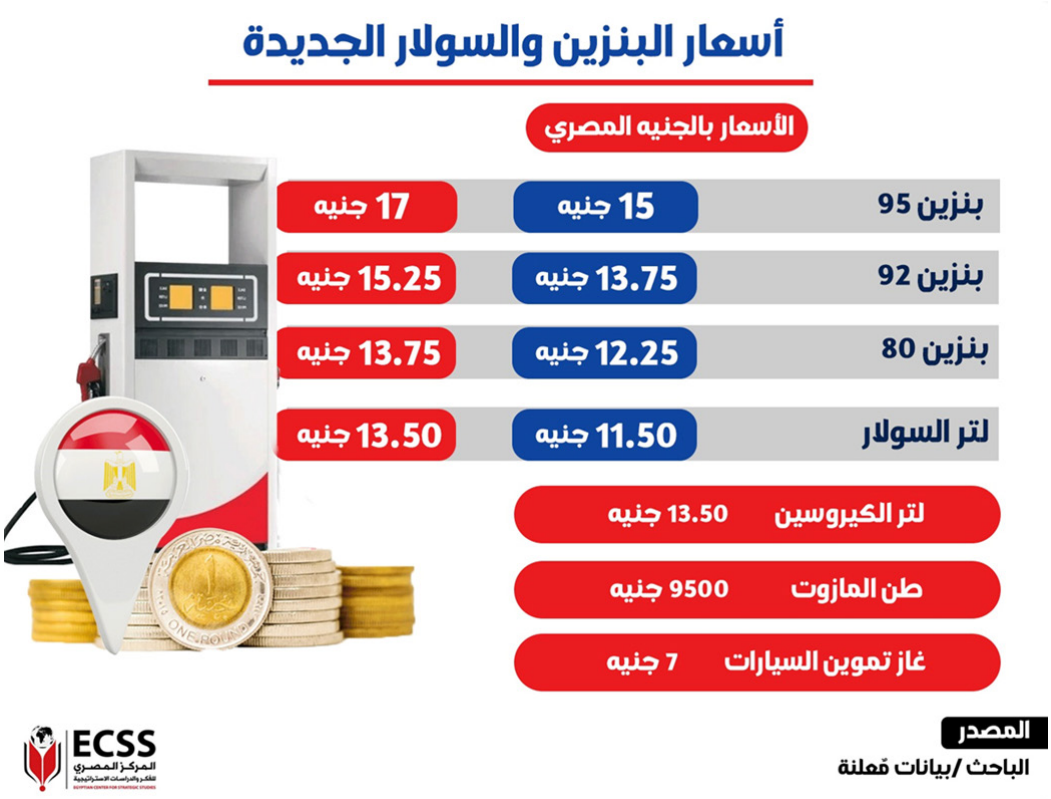


تتوقع الحكومة المصرية أن تؤدي الزيادات في أسعار البنزين والمنتجات البترولية إلى توفير حوالي 36 مليار جنيه (745 مليون دولار) في الميزانية للعام المالي 2024-2025. قررت الحكومة رفع سعر لتر بنزين 80 بنسبة 12.4% إلى 13.75 جنيه، وسعر لتر بنزين 92 بنسبة 10.9% إلى 15.25 جنيه، بينما سيصل سعر لتر بنزين 95 إلى 17 جنيهًا بزيادة 13%. كما ارتفع سعر لتر السولار

بنسبة 17.4% إلى 13.50 جنيه، وسعر الكيروسين إلى حوالي 13.5 جنيه بنفس النسبة.

تهدف هذه القرارات إلى تقليل الفجوة بين أسعار بيع المنتجات البترولية وتكلفة إنتاجها واستيرادها، مع العلم أن الاجتماع المقبل للجنة سيُعقد بعد 6 أشهر.

تستورد مصر حوالي 100 مليون برميل سنويًا لتلبية احتياجاتها من المنتجات البترولية، مع الأخذ في الاعتبار أن الموازنة العامة للدولة 2021-2022 كانت معتمدة على سعر 60 دولارًا للبرميل، بينما يتم احتسابه حاليًا على أساس 80 دولارًا. تجاوز دعم المواد البترولية حوالي 120 مليار جنيه في العام الماضي (2023). تعتمد مصر على الإنتاج المحلي لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وتستورد المتبقي من الخارج.

## قيمة دعم الوقود في مصر (2019 - 2025)

| السنة | مليار جنيه مصري | مليار دولار أمريكي |
|---|---|---|
| 2020 / 2019 | 18.6 | 1.2 |
| 2021 / 2020 | 18.69 | 1.2 |
| 2022 / 2021 | 59.8 | 3.5 |
| 2023 / 2022 | 125.0 | 5.0 |
| 2024 / 2023 | 119.4 | 3.8 |
| 2025 / 2024 | 147.0 | 3.1 |

**المصدر**
الباحث /بيانات مُعلنة

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وعليه ينعكس تأثير زيادة أسعار النفط سلبيًا على الموازنة العامة للدولة، إذ خصصت الحكومة دعمًا للمواد البترولية بقيمة 119.41 مليار بموازنة العام المالي 2023-2024 مقابل 58 مليار جنيه في العام المالي السابق 2022-2023 بزيادة قدرها نحو 61 مليار و 325 مليون جنيه بنسبة زيادة 105.6%، وحددت الموازنة أن دعم البترول تم احتسابه على أساس متوسط سعر للبرميل الواحد يبلغ 80 دولارًا (فرق سعري حالي ومتغير حوالي 7 دولارًا للبرميل)، ومن شأن كل زيادة بقيمة دولار واحد في سعر برميل النفط عن السعر المحدد بالموازنة أن تؤدي إلى تغير في حجم الدعم المخصص لذلك البند بحوالي أكثر من 4 مليارات جنيه.

## احتياطيات النفط في مصر:

بشكل عام، توجد في الحقول المصرية للنفط حوالي 3 أنواع من النفط؛ الأول: هو الخام الخفيف والحلو الموجود في الحقول البرية بالصحراء الغربية، في حين يُستخرج النوعان الآخران -وهو من الخام المتوسط والحامض- من حقول خليج السويس وبلاعيم البحرية ويُجرى تكريره محليًا. حيث تظهر البيانات المعلنة استقرار احتياطيات مصر من النفط بنهاية عام 2023 عند حوالي 3.3 مليارات برميل، وكان أعلى مستوى سجله احتياطي مصر من النفط الخام عام 1987، إذ بلغ حوالي 4.7 مليارات برميل، مقابل حوالي 2.9 مليار برميل، وذلك في عام 1980، الذي يُعد أدنى مستوى له. حيث ظل احتياطي مصر من النفط الخام يتراوح صعودًا وهبوطًا ما بين مستويات حوالي 3.1 و4.7 مليارات برميل من النفط الخام، كما هو موضوح في الشكل التالي.

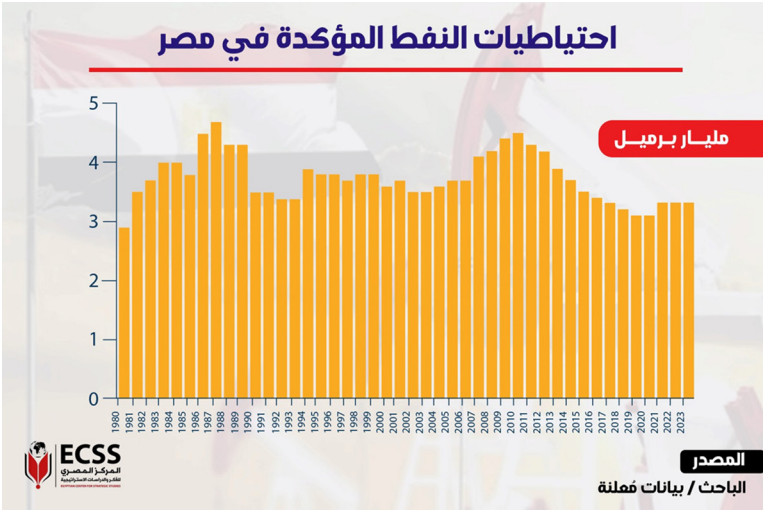


في الواقع تُعد مصر من ضمن أكبر عشر دول منتجة للنفط في القارة الأفريقية لعام 2023، وتنتج نحو 582 ألف برميل يوميًا، وتحتل المرتبة الخامسة ولديها أكبر سعة لتكرير النفط الخام في القارة الأفريقية ومع زيادة الطلب من الأسواق الأوروبية تتطلع إلى تحسين أنشطة البحث والاستكشاف، مع التركيز بشكل خاص على حفر آبار استكشافية جديدة وذلك بهدف إضافة احتياطيات جديدة من النفط الخام (الطريق الأمثل لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات والمشتقات البترولية)، الشكل التالي يوضح مستويات الإنتاج خلال السنوات الماضية.

الاستراتيجية المصرية تهدف إلى زيادة طاقات مصافي التكرير لتأمين إمدادات المنتجات النفطية في السوق المحلية خلال عام 2024. تعمل الدولة على زيادة معدلات الحفر والتنقيب لتعزيز احتياطياتها النفطية، بهدف خفض فاتورة استيراد المشتقات البترولية بسبب ارتفاع الطلب المحلي. يشمل ذلك زيادة إنتاج النفط، حيث يستهلك الديزل حوالي 12 مليون طن سنويًا والبنزين 6.7 مليون طن.

تسعى الحكومة لتعزيز الاستثمارات في البحث والاستكشاف من خلال طرح مزايدات للمناطق الواعدة. كما تسعى إلى تنويع شحنات النفط الخام لتحقيق توازن بين الاستهلاك والإنتاج. تتضمن الحلول المقترحة التعاون مع دول الجوار لزيادة شحنات النفط، واستغلال ضعف البنية التحتية في بعض هذه الدول. تمتلك مصر القدرة الأكبر على تكرير النفط في إفريقيا، وإنجاز المشروعات الجديدة سيساعد في تعزيز أمن الطاقة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية.

تواجه مصر فجوة كبيرة بين معدلات الإنتاج والاستهلاك من النفط الخام ومشتقاته، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على الواردات النفطية. مع ارتفاع أسعار النفط العالمية، تزداد فاتورة الواردات مما يؤثر سلبًا على الاحتياطي النقدي المصري.

منذ عام 2022، شهدت الأسواق النفطية العالمية تطورات خطيرة، حيث تتأثر أسعار النفط العالمية بأسعار المشتقات البترولية في جميع الدول. وقد تأثرت مصر بهذا الارتفاع، لكن الحكومة بذلت جهودًا للحفاظ على أسعار البنزين والمشتقات البترولية، مما كلفها عبئًا ماليًا كبيرًا لدعم هذه المواد.

نجحت مصر في تقليص الاعتماد على الاستيراد خلال عام 2023 بفضل خطة استراتيجية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المشتقات البترولية عبر التوسع في إنشاء معامل التكرير وزيادة معدلات الحفر الاستكشافي. كما تعزز الحكومة التعاون الإقليمي في صناعة النفط والغاز الطبيعي لضمان استقرار واستدامة توفير المنتجات البترولية.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg